SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

نحو حوار اجتماعي منظم وشامل

في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

التاريخ : 3 جانفي 2018
البلد: تونس
نوع الوثيقة : محضر اتفاق
القطاع: المالية
الموضوع : اتفاق
مرحلة النزاع : مفاوضات قطاعية
نوع المكاسب : الاتفاق على اعداد مشروع الامر الحكومي المنظم لسلك الجباية والمحاسبة العمومية/ اعداد مشروع الامر الحكومي المنظم للهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية / احداث لجنة مشتركة بين الطرف النقابي والإداري اعداد مشروعي الامرين المذكورين / تعهد الوزارة بإتمام الإجراءات القانونية بخصوص إحالة مشروع الامر الحكومي المتعلق بمراجعة طريقة احتساب منحة الإجراءات والبليغ لعدول الخزينة/ اصدار بقية نتائج المناظرات الداخلية للترقية/اصدار قرارات فتح المناظرات الداخلية/ عقد جلسة تأسيسية لتعاونية أعوان المالية / ضبط الشروط والمقاييس الموضوعية لالحاق المحاسبين العموميين بالمراكز الدبلوماسية والقنصلية في الخارج/ مراجعة منظومة التكوين المستمر/اليات عمل ديوان مساكن أعوان المالية /تعهد الوزارة بحماية اعوانها ومقراتها وتوفير التجهيزات الضرورية لحماية الاعوان
عدد المستفيدين :
النوع الاجتماعي:

محضر جلسة

انعقدت بتاريخ 3 جانفي 2018 جلسة عمل بمقر وزارة المالية بإشراف كلّ من السيد محمّد رضا شلغوم وزير المالية والسيد منعم عميرة الأمين العام المساعد بالإتحاد العام التونسي للشغل وحضرها كل من السادة والسيدات: عبد الله القمودي الكاتب العام للجامعة العامة للتخطيط والمالية ومحمد الماجري وموهوب بوعروج ومختار الوحيشي وشاذلية الغربي، الكتاب العامون المساعدون للجامعة العامة للتخطيط والمالية والسيد عبد الرحمان الخشتالي الكاتب العام لوزارة المالية والسيد جلال السماعيلي رئيس وحدة الشؤون القانونية بوزارة المالية والسيد سامي الزوبيدي المدير العام للآداءات والسيد رضا الخمّاري رئيس وحدة المصالح المشتركة والتكوين و التعاون الدولي بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.

وبعد التداول والنقاش، تمّ الاتفاق على ما يلي:

1-بخصوص مشروع الأمر الحكومي المنظم لسلك الجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص ومشروع الأمر الحكومي المنظم للهيئة العامة للجباية والمحاسبة العموميّة والاستخلاص:

تجسيما لما ورد بالفصل 66 من قانون المالية لسنة 2018، تمّ الاتّفاق على الشروع في:

- إعداد مشروع الأمر الحكومي المنظّم لسلك أعوان الجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص على أن يشمل السلك الخاص المذكور كافّة الأعوان وبدون استثناء العاملين بالمصالح المركزية والخارجية للإدارات العامة المعنيّة، طبقا لما ورد بوثيقة شرح أسباب الفصل المذكور أعلاه.
- إعداد مشروع الأمر الحكومي المنظّم للهيئة العامة للجباية والمحاسبة العموميّة والاستخلاص استئناسا بأفضل التّجارب الدولية في المجال.

كما تمّ الاتفاق على أن تتولّى لجنة مشتركة بين الطرفين الإداري والنقابي إعداد مشروعي الأمرين المذكورين، تعقد جلساتها دوريّا بمعدّل جلسة كل أسبوع على أن تنهي أعمالها قبل موفّى شهر ماي 2018.

2-تتعهّد الوزارة بإتمام الإجراءات القانونية بخصوص إحالة مشروع الأمر الحكومي المتعلّق بمراجعة طريقة احتساب منحة الإجراءات والتبليغ لعدول الخزينة وكذلك مشروع الأمر الحكومي المتعلّق بتكوين عدول الخزينة بالمدرسة الوطنية للمالية إلى رئاسة الحكومة وذلك قبل موفّى شهر جانفي 2018.

3-إصدار بقية نتائج المناظرات الداخلية للترقية بعنوان سنة 2016 قبل نهاية شهر جانفي 2018.

4-إصدار قرارات فتح المناظرات الداخلية بعنوان سنة 2017 خلال الثلاثية الأولى لسنة 2018.

5-عقد الجلسة التأسيسية لتعاونية أعوان المالية خلال الأسبوع الأول من شهر جانفي 2018.

6-ضبط الشروط والمقاييس الموضوعية لإلحاق المحاسبين العموميين بالمراكز الدبلوماسية والقنصلية في الخارج في جميع مراحله عبر جلسة عمل تنعقد مع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص خلال شهر جانفي 2018.

7-عقد جلسة عمل بين الطرفين الإداري والنقابي لمراجعة منظومة التكوين المستمر وتعميمها على كل الجهات خلال شهر جانفي 2018.

8-عقد جلسة عمل بين الإدارة والطرف النقابي حول آليات عمل ديوان مساكن أعوان المالية ومجالات تدخّله قبل موفّى شهر فيفري 2018.

9-تتعهّد الوزارة بحماية أعوانها ومقراتها والتعهد الفوري بجميع إجراءات التقاضي وتوفير التجهيزات الضرورية كأجهزة المراقبة داخل وخارج مقرات العمل والحواجز البلورية الواقية لشبابيك القباضات وغيرها ...

10-عقد جلسة عمل تخصّص للنظر في مقاييس الترقية و آجال صدور نتائجها.

وزير الماليّة	الأمين العام المساعد للاتحاد العامّ التونسي للشغل
محمّد رضا شلغوم	منعم عميرة
كاتب عام وزارة المالية	كاتب عام الجامعة العامة للتخطيط و المالية
عبد الرحمان الخشتالي	عبد الله القمودي

الاتحاد العام التونسي للشغل
قسم الوظيفة العمومية

169